متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية

"دراسة ميدانية على منطقة مبارك الكبير التعليمية بدولة الكويت"

إعداد

د/ عيسى فلاح ذياب العازمي

د/ نوف علي فخري الرشيدي

متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية

"دراسة ميدانية على منطقة مبارك الكبير التعليمية بدولة الكويت"

إعداد

د. عيسى فلاح ذياب العازمي د. نوف علي فخري الرشيدي

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية في دولة الكويت بشكل عام مع التركيز على منطقة مبارك الكبير التعليمية بشكل خاص حيث أجريت عليها الدراسة الميدانية، من أجل معرفة أثر كل من متغيرات المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة العملية في مجال العمل التربوي، والمسمى الوظيفي على متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية في دولة الكويت، حيث استخدم البحث المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي من أجل تحقيق أهدافه البحثية والإجابة عن تساؤلاته العلمية، بالإضافة إلى توظيف الأسلوب الإحصائي في تحليل نتائج الإطار الميداني حيث طبق البحث استبانة على عينة بلغ عددها (١٦٠) فردا من المشرفين التربويين في المدارس المتوسطة الحكومية في منطقة مبارك الكبير التعليمية بدولة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى أن المتطلبات التشريعية ومتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم اللازم والمتطلبات المادية لتطبيق نظام الإشراف الإلكتروني تمثل مطلباً مهما وبدرجة كبيرة جداً، بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المتطلبات التشريعية ولصالح الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى، كما توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير الوظيفة في المتطلبات المادية ولصالح الأفراد ممن يحملون المسمى الوظيفي لوظيفة مدير مساعد.

الكلمات المفتاحية: التقنية، الدعم، التجهيزات، التدريب، تنمية الموارد البشرية.

Requirements for implementing electronic supervision in government middle schools

"A field study on Mubarak Al-Kabeer Educational Zone in the State of Kuwait"

Abstract

The current research aims to identify the requirements for the application of electronic supervision in government middle schools in the State of Kuwait in general, with a focus on Mubarak Al-Kabeer educational area in particular where the field study was conducted, in order to know the impact of each of the variables of educational qualification, gender, and practical experience in the field Educational work and job title on the requirements for the application of electronic supervision in government middle schools in the State of Kuwait, where the research used the descriptive approach and the statistical method in order to achieve its research goals and answer its scientific questions, in addition to employing the statistical method in In analyzing the results of the field framework, the research applied a questionnaire to a sample of (160) individuals from educational supervisors in government intermediate schools in Mubarak Al-Kabeer Educational District in the State of Kuwait, and the study found that the legislative requirements and the requirements for spreading technology and providing the necessary support and material requirements to implement the supervision system The electronic represents an important requirement and a very large degree, in addition to the presence of statistically significant differences at the level ($0.05 = \alpha$) in the responses of the members of the research sample due to the variable of the academic qualification in the legislative requirements and for the benefit of individuals with a master's degree and other qualifications, as there are differences Statistically significant at the level ($\alpha = 0.05$) in the responses of the research sample individuals due to the job variable in the material requirements and for the benefit of individuals who hold the job title of the position of assistant manager.

Key words: technology, support, equipment, training, human resource development.

أولا: الإطـــار العـــام للبحـــث:

مقـــدمـــة البحـــث:

لقد شهد العالم بداية الألفية الثالثة تغيرات واسعة في شتى مجالات الحياة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والأجهزة الذكية؛ الأمر الذي جعل محاولة مواكبة هذه التغيرات مسألة حتمية لا بد منها، بل أصبح من الضروري التوجه نحو مضاعفة الاهتمام بعمليتي التعليم والتعلم، واستحداث نظم وأساليب تربوية جديدة، لمسايرة عجلة التغيير ومواجهة تحديات العصر على أسس علمية ووفق فكر مستنير.

كما أصبح يقاس تقدم الأمم ورقيها بإنتاجها واستخدامها للتقنيات الحديثة في مختلف مجالات وجوانب حياتها، وبقدر ما تملكه من معارف ومعلومات تجعل منها دولا منتجة للتكنولوجيا الحديثة ومساهمة في تقدم الأمم والشعوب ورقيها من حولها؛ حيث إن المعلومات والمعارف التي تملكها الأمم والشعوب تعد من المرتكزات الأساسية التي تمكن من ملاحقة التطورات الهائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية والتربوية[١]، ومن ثم تقع على عاتق المؤسسات التربوية قضية بناء المجتمع المعلوماتي، وإعداد الأفراد وتنشئتهم للمستقبل الذي يصبح من أهدافه التعليمية إعداد الأفراد القادرين على التفاعل مع نظم الحاسبات والسيطرة عليها في مختلف مجالات الحياة[٢]، وقد بذلت وزارة التربية في دولة الكويت جهوداً كبيرة في مجال توظيف التقنيات الحديثة؛ حيث طبقت التعليم الإلكتروني في جميع المراحل التعليمية؛ وذلك بهدف إيجاد بيئة تكنولوجية للتعليم من خلال عدة طرق؛ أهمها إعداد برامج إلكترونية تعليمية معدة مسبقاً للمناهج الدراسية، وإعداد فصول إلكترونيه مجهزة بأفضل الوسائل التكنولوجية مع توفير شبكة إلكترونية (إنترنت)، والغرض من ذلك إعداد جيل مثقف وملم بالحاسبات الالكترونية ومجالاتها[٣].

ونظراً لأن الإشراف التربوي يعد من الأركان الأساسية الفاعلة في النظام التعليمي، وبالتالي كان لابد أن يواكب التطورات الحاصلة في مجال التقنيات التربوية؛ ولتحقيق ما تسعى له وزارة التربية في تطوير نظام الإشراف وقد شهدت العديد من التطورات في هذا المجال منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة[٤]، لذلك يتحتم على القائمين على أمور المؤسسات التعليمية النهوض بالمؤسسة المدرسية كوحدة أساسية للتطوير التربوي لتؤدي دورها

بفاعلية من أجل تحقيق رسالتها وفق الأهداف التربوية المخططة، وذلك عن طريق تطوير الإشراف التربوي، وتبنى بعض الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي التي تأخذ بعين الاعتبار زيادة فاعلية العملية الإشرافية من خلال توفير التفاعل المناسب بين المشرف التربوي والمعلم، كما تتناسب مع منجزات الثورة التكنولوجية وتقنية المعلومات، ونتيجة لذلك برزت أهمية الأشراف الالكتروني، كحل لمشكلة أساليب الإشراف التقليدي المتمثلة بصعوبة الحركة والتنقل وزيادة أعداد المعلمين، وصعوبة الاتصال المباشر معهم، كما أنه يحقق مبدأ التعليم المستمر وتوطين المعرفة التقنية في الإشراف التربوي[٥]، هذا بالإضافة إلى أن الإشراف الإلكتروني يعد من الاتجاهات الأكثر حداثة في الإشراف التربوي، على اعتبار أنه نظام إشرافي يعتمد في ممارساته على استخدام التقنيات الحديثة، الوسائط الإلكترونية، كالحاسب الآلي وشبكة المعلومات، والوسائط المتعددة، بهدف تحقيق التواصل التربوي الفعال بين المشرفين والمعلمين ويسرع في تبادل المعلومات والخبرات؛ مما يسهم في تطوير العملية التعليمية"، ويأخذ هذا النوع من الإشراف مجموعة من الصور لعل من أبرزها الإشراف بالمراسلة، الإشراف الذاتي، الإشراف عن بعد، الإشراف عبر الإنترنت، الإشراف المفتوح، الإشراف المستقبل، الإشراف بالبريد الإلكتروني[٦].

مشكلـــــة البحـــــث:

انطلاقاً من حرص وزارة التربية في دولة الكويت على مواكبة مستجدات العصر في قضية تفعيل استخدام التقنيات الحديثة في المجال التربوي وتفعيل استخدام شبكة الإنترنت والاستفادة من مزايا التكنولوجيا وتطبيقاتها، ورفع كفاءة العملية الإشرافية وتطويرها والتغلب على المعيقات والصعوبات التي تواجهها حسب ما ذكرت العديد من الدراسات التربوية، كدراسة الصقري (٢٠٠٥م) بان هناك العديد من الأسباب التي تعيق دور المشرف التربوي والإداري وتحد من فاعليته هو ارتفاع نسبة النصاب أو النطاق الذي يشرف عليه المشرف التربوي، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتقه، من قبل المنطقة التعليمية، هناك بعض الدراسات التي أثبتت أن هناك ثمة معاناة من قلة عدد المشرفين التربويين بالنسبة لعدد المعلمين، ونقص الخبرات اللازمة لدى المشرفين التربويين في مجال الحاسوب، الأمر الذي يحتم تفعيل دمج التقنيات الحديثة في عملية

الإشراف التربوي، والتوجه نحو الاستفادة من خدمات هذه التقنية في حل العديد من الصعوبات التي تواجه مجال الإشراف التربوي، وكذلك ضرورة التوجه نحو الإشراف الإلكتروني من أجل حل مشكلة الإشراف التقليدي الارتقاء بمستوى بالعملية التربوية[٧]، وبناء على ذلك تتضح أهمية الإشراف التربوي ودوره في تحسين الخدمات الإشرافية والتغلب على الصعوبات التي تعيق دور المشرف التربوي، وبالتالي يحاول البحث الحالي التعرف على متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس الكويت بشكل عام، ومدارس منطقة مبارك الكبير التعليمية بشكل خاص.

وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

- **كيف يمكن تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية بدولة الكويت؟**

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما الأسس النظرية للإشراف الإلكتروني وفقاً للأدبيات المعاصرة؟

٢- ما متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية بالكويت؟

٣- ما أهم ملامح المدرسة المتوسطة الحكومية في دولة الكويت في الوقت الحاضر؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول متطلبات تطبيق الإشراف باستخدام تكنولوجيا الاتصال الإلكتروني في منطقة مبارك التعليمية بالكويت تعزى لمتغيرات البحث، والمتمثلة في المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة العملية في مجال العمل التربوي، والمسمى الوظيفة؟

أهـــــداف البحـــــث:

استهدف البحث الحالي التعرف على كيفية تطبيق الإشراف الإلكتروني على المدارس المتوسطة الحكومية بدولة الكويت بشكل عام ومنطقة مبار الكبير التعليمية بشكل خاص وذلك من خلال ما يلي:

١- التعرف على الأسس النظرية للإشراف الإلكتروني وفقاً للأدبيات المعاصرة.

٢- الكشف عن متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية بالكويت.

٣- الوقوف على أهم ملامح المدرسة المتوسطة الحكومية في دولة الكويت في الوقت الحاضر.

٤- التأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول متطلبات تطبيق الإشراف باستخدام تكنولوجيا الاتصال الإلكتروني في منطقة مبارك التعليمية بالكويت تعزى لمتغيرات البحث، والمتمثلة في المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة العملية في مجال العمل التربوي، والمسمى الوظيفة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في الأمور التالية:

١- يسهم البحث في إلقاء الضوء على أساليب الإشراف الحديثة والتي تساعد بدورها على الارتقاء بمهنة الإشراف التربوي في المؤسسة التعليمية بشكل عام والمدارس المتوسطة بدولة الكويت بشكل خاص.

٢- يساعد القائمين على منظومة الإشراف التربوي بدولة الكويت على مواكبة المستجدات الحديثة، وتحقيق أعلى درجات الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجال الإشرافي.

٣- توضح كيفية تفعيل شبكة الإنترنت وتوظيفها لخدمة أغراض العملية الإشرافية بالمؤسسة التعليمية بشكل عام والمدرسة المتوسطة بشكل خاص.

٤- يتوقع من خلال البحث معرفة واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية بدولة الكويت.

حدود البحث:

تمثلت في:

- **الحد الموضوعي:** اقتصر البحث الحالي على معرفة متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني والمتمثلة في: المتطلبات التشريعية، ومتطلبات نشر التقنية، والمتطلبات المادية، متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى إبراز ملامح المدرسة المتوسطة بدولة الكويت.
- **الحد البشري:** وشمل المشرفين التربويين في المدارس المتوسطة الحكومية وهم (مديري المدارس، والمديرون المساعدون، ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة) بمنطقة مبارك الكبير التعليمية بدولة الكويت.

- **الحد المكاني:** وشمل المدارس المتوسطة الحكومية بمنطقة مبارك الكبير التعليمية في دولة الكويت.
- **الحد الزمني:** وتمثل في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٩م-٢٠٢٠م

مصطلحات البحث:

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

الإشراف الإلكتروني (Electronic Supervision):

يعرف بأنه "نمط إشرافي يقدم أعمال ومهام المشرف التربوي عبر الوسائط المتعددة على الحاسب الآلي وشبكاته إلى المعلمين والمدارس بشكل يتيح لهم إمكانية التفاعل النشط مع المشرفين التربويين أو مع أقرانهم، سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أو غير متزامنة مع إمكانية إتمام هذه العمليات في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروف المشرفين التربويين، فضلاً عن إمكانية إدارة هذه العمليات من خلال تلك الوسائط"[٨]، وهناك من يرى الإشراف الإلكتروني على أنه عبارة تقديم محتوى دراسي عبر الوسائط المعتمدة على الحاسوب وشبكاته للمتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى، ومع المشرف على تقديم المحتوى، وكذلك مع أقرانهم سواء بصورة متزامنة أو غير متزامنة، وذلك في المكان والزمان الذي يناسب ظروفه وقدراته[٩]، ويمكن أن يأتي الإشراف الإلكتروني على أنه يعد بمثابة النظام التعليمي الذي يقدم بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية متعددة المصادر اعتماداً على الحاسوب وملحقاته والشبكة المحلية مما يتيح للمشرف التربوي مساعدة المعلم في أي وقت بشكل متزامن أو غير متزامن[١٠].

وعلى هذا يأتي الإشراف الإلكتروني من وجهة نظر البحث الحالي على أنه العملية التي يتم من خلالها التواصل بين المشرف التربوي ومختلف الفئات التي يشرف عليها؛ عن طريق استخدام التقنيات الحديثة الحاسب الآلي، وشبكات إنترنت، وغيرها لتوظيفها في العمل الإشرافية في المدارس، ويحقق التواصل المستمر والفعال بين المشرفين والمعلمين مما يساعد على رفع مستوى أدائهم.

منهج البحث:

لقد زاوج البحث الحالي بين المنهج الوصي والأسلوب الإحصائي حيث جاء الأول لعرض الأسس النظرية للإشراف الإلكتروني بالإضافة إلى عرض ملامح المدرسة المتوسطة الحكومية بدولة الكويت، وجاء الثاني لترجمة نتائج الإطار الميداني حيث تم تطبيق استبانه على عينة من المشرفين التربويين للمدارس المتوسطة بمنطقة مبارك الكبير التعليمية.

المستفيدون من البحث:

يمكن أن يستفيد من هذا البحث القيادات التربوية المسئولة عن تسيير أمور العملية التعليمية أو الإدارية بمدارس المرحلة المتوسطة الحكومية بدولة الكويت وكذلك يمكن أن يستفيد منه كل من يهمه أمر العملية التربوية بالمراحل الأخرى مثل:

١- قيادات الإدارة العليا بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

٢- قيادات المناطق التعليمية المختلفة بدولة الكويت.

٣- المشرفون التربويون بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

٤- معلمو المدارس المتوسطة بدولة الكويت.

الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع علي أدبيات الفكر التربوي والإداري المعاصر وجد أن هناك مجموعة من الأبحاث والدراسات التي يمكن أن تفيد البحث الحالي لذا يمكن عرضها علي النحو التالي:

المحور الأول: دراسات تتعلق بالمدارس المتوسطة بدولة الكويت:

١- دراسة هزاع الحزيمي (٢٠١١)[١١]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة في معالجة بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة المتوسطة في محافظة الدوادمي، وقد تم التطرق إلى مفهوم الإدارة المدرسية وأهميتها وبعض النظريات المفسرة لها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي لتحليل نتائج الإطار الميداني حيث تم تطبيق استبانة على عينة بلغ عددها (١٧٤) فرداً، وكان من ابرز نتائجها وجود الغش في أداء الواجبات والاختبارات، مع تشويه جدران المدرسة بالكتابة عليها، بالإضافة إلى التأخر المتكرر عن المدرسة.

٢- دراسة لولوة العليان (٢٠١٧)[١٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الأسرية والاجتماعية المسببة لمشكلة الرسوب في المدارس المتوسطة الحكومية للبنات في مدينة عنيزة، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المسببة لمشكلة الرسوب في المدارس المتوسطة الحكومية للبنات في مدينة عنيزة، وكذلك العوامل الشخصية المسببة لمشكلة الرسوب في المدارس المتوسطة الحكومية للبنات في مدينة عنيزة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها كما أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (٦٩) معلمة، وكان من أبرز نتائجها أن رسوب بعض الطالبات في المدرسة المتوسطة يرجع إلى انشغالهم بأمور ثانوية خاصة بالإضافة إلى إضاعة وقتهن أمام التلفاز أو شبكة الإنترنت.

٣- دراسة عمر جعيجع (٢٠١٧)[١٣]:

هدفت الدراسة الحالية إلى استكشاف واقع المتنمر عليهم من تلاميذ السنة الرابعة من التعليم، من خلال التعرف على مدى انتشار الظاهرة، واختلاف تواجدها باختلاف متغيري الجنس والمؤسسة التعليمية، ارتباطية دالها بالقدرة على حل المشكلات، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها العلمية حيث أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (٢٥٤) تلميذاً وتلميذة من مختلف المدارس المتوسطة المتواجدة على مستوى تراب دائرة حمام الضلعة، وكان من أبرز نتائجها أن انتشار التعرف للتنمر كان ضعيفاً، وأن الفروق في التعرض للتنمر باختلاف المؤسسة التعليمية وباختلاف الجنس ليس ذات دلالة، كما أن لا علاقة بين القدرة على حل المشكلات والتعرض للتنمر.

٤- دراسة ولاء حمزة وآخرين (٢٠١٧)[١٤]:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أسباب التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة ودور المرشد التربوي في معالجتها والتعرف على مستوى التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها، حيث أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (١٠٠) طالباً وطالبة، وكان

من أبرز نتائجها أن طلاب وطالبات مدارس المرحلة المتوسطة يحتاجون إلى توعية تثقيفية عبر الندوات المتنوعة أو تفعيل برامج الإذاعة المدرسية أو لقاءات شهرية مع المسئولين بالمدرسة.

المحور الثاني: دراسات تتعلق بالإشراف الإلكتروني:

١- دراسة (M. Goss & B. Newcombc, 2003)[١٥]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام التكنولوجيا المحمولة باليد للإشراف على التعلم والتعليم البناء، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي، حيث جاء الأول لطرح مفردات الإطار النظري، وجاء الثاني لتحليل نتائج الإطار الميداني حيث تم تطبيق استبانه على عينة تكونت من (٥) أعضاء من الفريق التجريبي لجامعة غرب شيستر، والذين قاموا باستخدام الأجهزة المحمولة باليد لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة فاعلية هذا النوع من الإشراف وحله للعديد من الصعوبات التي تواجه الإشراف التقليدي؛ حيث إنه يسهل عملية جمع البيانات عن الفئات التي يتم الإشراف عليها وعملية إعداد التقارير بسهولة، كما أنه يسهل من عملية التواصل بين جميع الفئات في الميدان التربوي.

٢- دراسة خالد الشافعي (٢٠٠٧)[١٦]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية في تفعيل أسلوبي القراءات الموجهة، والنشرات التربوية في مجال الإشراف التربوي بتعليمية جدة، هدفت إلى معرفة أهمية استخدام الشبكة العنكبوتية في تفعيل أسلوبي القراءات الموجهة والنشرات التربوية من وجهة نظر المشرفين التربويين، وكذلك تحدد صعوبات ومعوقات استخدام الشبكة العنكبوتية التي تواجه المشرفين التربويين في أسلوبي القراءات الموجهة والنشرات التربوية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي للتعامل مفردات الإطار النظري وتحليل نتائج الإطار الميداني حيث أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (١٨٠) مشرفا تربويا، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية ضعيفة إلى حد كبير، كما توصلت إلى انعدام إرسال القراءات الموجهة والنشرات التربوية للمعلمين عبر الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى عدم توفر اتصال بالإنترنت في مواقع عمل المشرفين التربويين تسبب في خفض استخدام

المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية، كما بينت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من المشرفين يرون أن الإنترنت تقنية متطورة يجب الاستفادة منها في تفعيل مجال الإشراف.

٣- دراسة صالحة سفر (٢٠٠٨)[١٧]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء المشرفات التربويات حول معرفتهن بمفهوم الإشراف التربوي، والتعرف على آرائهن حول مدى أهمية نموذج الإشراف التربوي عن بعد، وإمكانية استخدام أدوات الإشراف التربوي عن بعد في تنفيذ الأساليب الإشرافية، والكشف عن المعوقات التي يمكن أن تعترض تنفيذ مجالات الإشراف التربوي عن بعد، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها حيث أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (٦٣٨) مشرفة تربوية، وكان من أبرز نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعا لاختلاف سنوات الخبرة حول أهمية الإشراف التربوي عن بعد، واستخدام أدوات الاتصال الحديثة والإنترنت لصالح المشرفات اللاتي خبرتهن من (١٥) إلى أقل من عشرين سنة، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعا لاختلاف سنوات الخبرة حول المعرفة بمفهوم الإشراف التربوي

٤- دراسة (S. Winn, 2009)[١٨]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه استخدام الإشراف الافتراضي المتزامن، وإمكانياته في التغلب على بعض المشاكل طويلة الأجل، المرتبطة بالمسافات بين الجامعات والمدارس الإقليمية والريفية البعيدة ومختلف المؤسسات التربوية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها البحثية وتجيب عن تساؤلاتها العلمية، وكان من أبرز نتائجها أن هناك حاجة إلى إجراء بحوث حول استخدام مؤتمرات الفيديو التزامنية في مجال الإشراف التربوي، كما أن هناك العديد من الدواعي والأسباب التي تؤدي إلى استخدام التكنولوجيا في مجال الإشراف منها تعزيز الخبرة المهنية بواسطة التكنولوجيا.

٥- دراسة (C. Alger & T. Kapcha, 2009)[١٩]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية وصف برنامج الإشراف الإلكتروني وتقديم تقرير حول مدى فعاليته، وقد شارك في الدراسة سبعة معلمين واثنين من المشرفين الجامعيين، وتسعة من

الطلاب –المعلمين، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها البحثية، وكان من أبرز نتائجها وجود إمكانيات هائلة للإشراف الإلكتروني لتحسين الخبرة الميدانية؛ حيث يؤدي إلى توسيع نطاق الاتصال، والتواصل بين مختلف الأطراف، كما أوضحت الدراسة أن هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث حول نظام الإشراف الإلكتروني، ومقارنته بالإشراف التقليدي وبيان مدى فاعليته وجدواه، وضرورة العمل على الارتقاء بمثل هذا النوع من التقنية الحديث.

٦- دراسة عهود الصائغ (٢٠٠٩)[٢٠]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في رياض الأطفال من وجهة نظر المشرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمة وجدة، وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع استخدام الإشراف الإلكتروني وأهميته في تسهيل بعض مهام المشرفات التربويات في رياض الأطفال، والكشف عن مدى ممارسة المشرفات التربويات للإشراف الإلكتروني في تفعيل الأساليب الإشرافية برياض الأطفال، وتحديد أهم المعيقات التي تواجه المشرفات التربويات برياض الأطفال في استخدام الإشراف الإلكتروني في العملية الإشرافية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي حتى تحقق أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها حيث أنها طبقت استبانة على عينة بلغ عددها (٤٥) مشرفة تربوية، و(٤٥٠) معلمة في مجال رياض الأطفال، وكان من أبرز نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى الوظيفة، ومكان العمل، والمدينة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص، والدورات التدريبية، والإلمام بالحاسوب. كما بينت الدراسة أن من معوقات استخدام الإشراف الإلكتروني قلة عدد أجهزة الحاسوب، وقلة الدورات التدريبية في مجال الحاسوب، وقلة وجود البرمجيات اللازمة للإشراف الإلكتروني.

٧- دراسة منى عثمان (٢٠١١)[٢١]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديد الأساليب المستخدمة في مجال الإشراف والكشف عن آراء المشرفين التربويين حول استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لتطوير الإشراف التربوي، مع التركيز على وضع آليات لاستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لتطوير الإشراف التربوي، وقد

استخدمت المنهج الوصفي ومدخل النظم لتحليل نظام الإشراف التربوي وتحديد أسسه وواقعه، كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة تضمنت ستة محاور حول وسائل الاتصال الإلكتروني والتي يمكن توظيفها في مجال الإشراف التربوي، وبلغ حجم العينة (٧٠) مشرفا تربويا بالإدارات التعليمية التابعة لمحافظة الفيوم بمصر، وكان من أبرز نتائجها أن أهمية بعض وسائل الاتصال مثل الحاسب والإنترنت يمكن توظيفها في عملية الإشراف، خاصة في مراحل التخطيط، والمتابعة، والإعداد، والتنفيذ، والتقويم على الترتيب.

٨- دراسة نعمة الحجرية وآخرون (٢٠١٤)[٢٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد تكونت من (٣٦) فقرة. وتألفت عينة الدراسة من (٢١٢) فرداً من المشرفين التربويين وأعضاء فنيين لتقييم ومتابعة الأداء في كل من وزارة التربية والتعليم، ومحافظة مسقط، ومحافظة البريمي، وكان من أبرز نتائجها أن المتطلبات التشريعية ومتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم اللازم والمتطلبات المادية لتطبيق نظام الإشراف الإلكتروني تمثل مطلباً مهما وبدرجة كبيرة جدا.

٩- دراسة محمد الحمدان (٢٠١٥)[٢٣]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر المشرفين التربويين وسبل تطويرها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد بلغت عينة الدراسة (١٨٢) مشرفاً ومشرفة موزعين على سبع مديريات للتربية والتعليم بمحافظة غزة، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن درجة توافر متطلبات الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية جاءت متوسطة، حيث جاء مجال المتطلبات البشرية في المرتبة الأول وتليه متطلبات الفنية في المرتبة الثانية تم تليهم المتطلبات الإدارية في المرتبة الثالثة وأخيراً المتطلبات المادية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس،

المبحث الإشرافي، سنوات الخبرة) بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة(البكالوريوس، الدراسات عليا) وجاءت لصالح البكالوريوس.

ثانياً : الأسس النظرية للتعليم الإلكتروني:

ويندرج تحته ما يلي:

أ) مفهوم الإشراف الإلكتروني:

يتميز العصر الحالي بالتغيرات السريعة الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات، حيث يتحتم على المشرف التربوي الاستعداد لهذه التغيرات ومواجهتها لتخطي المشكلات التي قد تنجم عنها مثل كثرة المعلومات وزيادة عدد المعلمين ونقص أعداد المشرفين التربويين، ويمكن أن يعرف الإشراف الإلكتروني بأنه: "أسلوب إشرافي يمكن من خلاله تقديم البرامج التدريبية، والأساليب الإشرافية المعروفة للمعلمين، عبر وسائط إلكترونية متنوعة: من خلال الحاسب الآلي، والإنترنت وأدواته، بأسلوب متزامن أو غير متزامن، بالاعتماد على مبدأ الإشراف الذاتي"[٢٤].

ب) أهداف الإشراف الإلكتروني:

لقد طرح الفكر الإداري المعاصر أهداف الإشراف الإلكتروني على النحو التالي[٢٥]:

- تقديم خدمات إشرافية تربوية تتجاوز الحدود المكانية والزمانية.
- مساعدة المعلمين للوقوف على كل جديد في الميدان التربوي.
- تعريفهم بالطرق التربوية الجديدة والاتجاهات الحديثة في الإدارة والمناهج الدراسية والوسائل التعليمية وأساليب التقويم من خلال برمجيات الحاسب.
- مساعدتهم على الاستفادة من جميع المؤسسات التعليمية وتحقيق الاتصال الإلكتروني المتبادل بين السلطات التربوية وبين المدرسة والمجتمع المحلي.
- تحسين وتقوية العلاقة والروابط والتعاون بين المشرفين والمعلمين من جهة وبين المعلمين وأقرانهم من جهة أخرى.
- زيادة فاعلية أساليب الإشراف التربوي.

ج) التقنيات المستخدمة في الإشراف الإلكتروني:

يرتكز الإشراف الإلكتروني على مجموعة من التقنيات الحديثة والتي يمكن عرضها على النحو التالي[٢٦]:

- **الحاسوب:** وهو عبارة عن جهاز الكتروني يتكون من مجموعة من الأجهزة أو الوحدات المستقلة التي تشكل معدات الحاسوب، تؤدي كل منها وظيفة معينة، وتعمل فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم من خلال البرمجيات، وتشكل المعدات والبرمجيات معا ما يسمى بنظام الحاسوب .
- **القرص المدمج (CD):** حيث توضع المادة الدراسية على أقراص ضوئية، وتوفر هذه التقنية ميزة رائعة وهي الوصول إلى المعلومة المطلوبة في زمن قصير.
- **الشبكة الداخلية:** حيث تربط جميع أجهزة الحاسب في المدرسة ببعضها البعض، حيث تمكن المعلم من إرسال المادة التعليمية إلى طلابه.
- **شبكة الإنترنت:** يمكن توظيفها كوسيط إعلامي وتعليمي؛ فيمكن لمؤسسة تعليمية أن تخزن جميع برمجياتها التعليمية على الموقع الخاص بها، ويكون الدخول متاحا للطلاب.
- **المؤتمرات الصوتية:** وهي تقنية الكترونية تستخدم هاتفاً عادياً وآلية المحادثة على هيئة خطوط هاتفية توصل المتحدث (المشرف) بعدد من المستقبلين(المعلمين).
- **الفيديو المتفاعل:** يشمل تقنية الفيديو المتفاعل كل من تقنية أشرطة الفيديو، وتقنية أسطوانات الفيديو، وتتميز هذه التقنية بالتفاعل بين المتعلم والمادة المعروضة.
- **البريد الإلكتروني:** وهو وسيط بين المعلم والمتعلم لإرسال الأوراق المطلوبة والرد على بعض الاستفسارات.
- **المنتديات التعليمية:** هي عبارة عن موقع إنترنت تفاعلي، يتيح المناقشة عبر الإنترنت، حيث يسمح بإضافة الموضوعات والأسئلة المتنوعة والإجابات من خلال الأعضاء المشتركين به.
- **برامج المحادثة:** وهو نظام يمكن مستخدمه من الحديث مع المستخدمين الآخرين في وقت حقيقي سواء كان كتابة أو محادثة صوتية أو مرئية، وتبادل الملفات والصور.
- **السبورة الذكية:** تمثل نوعاً خاصاً من اللوحات أو السبورات البيضاء الحساسة التفاعلية التي يتم التعامل معها باللمس، ويتم استخدامها لعرض ما على شاشة الكمبيوتر من تطبيقات متنوعة.

- **جهاز عرض الوسائط المتعددة:** وهو جهاز يجمع بين تقنيات التطبيقات اللاسلكية وتقنيات العرض المتطورة لتوفير حلول مبتكرة لمستخدمي أجهزة العرض في قاعات التدريس من محاضرين ومعلمين، أو في قاعات الفيديو كونفرنس، أو المتخصصين في تقديم العروض الإلكترونية.
- **البرمجيات التعليمية:** وهي عبارة عن مجموعة من الإطارات المترابطة بتتابع معين، وفق إستراتيجية تعليمية محددة، لتقديم المحتوى المطلوب، باستخدام مجموعة متكاملة من الوسائط المتعددة.
- **مجموعات النقاش:** تمثل إحدى أدوات الاتصال عبر الإنترنت بين مجموعة من الأفراد ذوي الاهتمام المشترك في تخصص معين يتم عن طريقها المشاركة كتابياً في موضوع معين أو إرسال استفسار إلى المجموعة المشاركة أو المشرف على هذه المجموعة دون التواجد في وقت واحد.

د) متطلبات الإشراف الإلكتروني:

يحتاج تطبيق الإشراف الإلكتروني مجموعة من المتطلبات يتحتم على القائمين على أمر المؤسسة التعليمية توفرها على اعتبار أنها تساعد على الانتقال من الإشراف التربوي التقليدي الورقي إلى الإشراف التكنولوجي المعتمد على الحاسوب والإنترنت والوسائط المتعددة، ويمكن عرض هذه المتطلبات على النحو التالي:

- **متطلبات تكنولوجية:** وتشمل البرمجيات الأساسية اللازمة لتشغيل وإدارة نظام الإشراف الإلكتروني، والتي تمكن عناصر العملية الإشرافية من التعامل مع الخدمات المقدمة من هذا النظام بسهولة وفاعلية، وبرامج تطبيقية لديها القدرة على الربط الإلكتروني بين جميع المدارس، وقسم الإشراف في مديريات التربية والتعليم[٢٧].
- **متطلبات مادية:** حيث تعتبر الموارد المالية من أبرز العناصر الأساسية لتهيئة الظروف المناسبة والإمكانات والتجهيزات المادية من أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها والبرمجيات التعليمية والبنية والتحتية من اتصالات وشبكات وتمديدات كهربائية[٢٨].

- **متطلبات بشرية:** حيث تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الإشراف التربوي الإلكتروني، وتتمثل في مجموعة الخبراء والمختصين والعاملين في حقل المعرفة[٢٩].
- **متطلبات إدارية:** حيث يحتاج تطبيق الإشراف الإلكتروني لتطبيق إلى إدارة جيدة تساند التطوير والتغير وتدعمه، وتأخذ بكل ما هو جديد ومستحدث في الأساليب الإشرافية والإدارية، وإلى ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونيه تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع قدراتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة[٣٠].

هـ) مميزات الإشراف الإلكتروني:

تتمثل مميزات الإشراف الإلكتروني في النقاط التالية[٣١]:

- يساعد الإشراف الإلكتروني التنمية المهنية للمعلمين في أي وقت وفي أي مكان.
- يساعد في تدريب المعلمين في مقار أعمالهم وتأهيلهم باستمرار دون الحاجة إلى ترك أعمالهم أو إيجاد بديل.
- رفع التوترات التي يعاني منها المعلمون الجدد.
- زيادة فرص الإشراف الذاتي من قبل المعلمين.
- يساعد على تنمية قدرات المعلمين على التواصل مع بعضهم.
- يساعد في حل مشكلة ازدحام قاعات التدريب أو عدم توفرها.
- يساعد المشرفين والمعلمين على ملاحقة التغيرات والتطورات المتسارعة في المعرفة أو المعلومة.
- يساعد المشرفين في التواصل مع المدرسة والحصول على المعلومة بيسر وسهولة ودقة.
- يساعد على الحد من ميل بعض المشرفين التقليدية من ممارسات التفتيشية وتصيد المخطئ.
- يسهم الإشراف الإلكتروني في تحقيق الجودة في التعليم.

وعلى هذا فإن الإشراف الإلكتروني يعمل على حل مشكلات الإشراف التقليدية المتمثلة بصعوبات الحركة والتنقل وزيادة أعداد المعلمين، وصعوبة الاتصال المباشر معهم، كما يحقق هذا النمط الإشرافي عدة مزايا في الإشراف التربوي حيث توفير الوقت والجهود والتكلفة لكل من المشرف والمعلم، وعلية فإن الإشراف الإلكتروني سيكون الأكثر شيوعا في المستقبل لتناسبه مع متطلبات العصر.

ثالثاً: ملامح المدرسة المتوسطة بدولة الكويت :

يتفرع التعليم في دولة الكويت إلى تعليم حكومي عام وتعليم حكومي نوعي، وسوف نعرضهما على النحو التالي:

التعليم الحكومي العام ويشمل هذا المستوى أربع مراحل هي[٣٢]:

- مرحلة رياض الأطفال (سنتان).
- والمرحلة الابتدائية (خمس سنوات).
- والمرحلة المتوسطة (أربع سنوات).
- المرحلة الثانوية (ثلاث سنوات).

وتكون مدة الدراسة في هذه المراحل مجتمعة أربعة عشر عاما. وتعد مرحلتا التعليم الابتدائية والمتوسطة مرحلتين إلزاميتين حسب قانون التعليم الإلزامي.

التعليم النوعي:

ويتضمن هذا التعليم الصيغ النوعية للتعليم الفني والديني وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الأهلي والعالي. ويمكن تصنيف هذه المضامين وفق المعايير التالية[٣٣]:

- التعليم الديني في المعاهد الحكومية، وهو تعليم مختص بالعلوم الشرعية واللغة العربية إلى جانب المواد الخاصة بالتعليم العام.
- مدارس التربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- التعليم الخاص (الأهلي) وهو التعليم الذي يتم في المدارس الخاصة والأهلية.

ومن مزايا التعليم العم في الكويت ما يلي[٣٤]:

- تعليم للجميع، يساوي بين طبقات المجتمع وفئاته، ويشمل الصغار والكبار.
- تعليم إلزامي ومجاني.
- تعليم يعنى بالإنتاج والبيئة ويربط بين العلم والعمل في الحياة.
- تعليم يضمن عدم الارتداد إلى الأمية.

ويعاني التعليم العام في دولة الكويت من وجود مشاكل محددة تعرقل المسيرة التعليمية في البلاد، ويمكن حصرها في ما يلي[٣٥]:

- **ضعف وجمود المناهج الدراسية:** لاشك إن قصور نوعية المناهج يرهق العملية التعليمية في البلاد وأول متضرر من هذه المشكلة هم الطالب، فصعوبة المناهج وإجبار الطالب على الحفظ وقلة استخدام الوسائل التعليمية التوضيحية تشعر الطالب بالملل وتنفره من الدراسة ومن ثم تبدأ الآثار السلبية في شكل تسرب أو رسوب الطلبة.
- **الرسوب والتسرب:** حيث إن ارتفاع نسب الرسوب والتسرب تعوق تخرج الطالب المؤهلين والأكفاء مما يؤثر على قوة العمل وسماتها في المجتمع.
- **مشاكل تتعلق بالمعلمين:** وتتمثل في:
  - تدني الأجور مقارنة بمتاعب المهنة.
  - تقييم المعلمين يتسم بالضعف وعدم تقدير الكفاءات.
  - ازدحام الفصول في بعض المدارس بالطالب يسبب زيادة جهد المعلم بكثرة الحصص.
- **انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية:** ويقصد بالدروس الخصوصية كل جهد تعليمي يحصل عليه الطالب خارج الفصل المدرسي سواء في منزل أو منزل المدرس، بحيث يكون هذا الجهد منتظماً ومتكرراً وبأجر، أو بدون أجر، فالدرس الخصوصي هو جهد تعويضي عن النقص في العملية التدريسية بالمدارس.
- **ضعف الإدارة المدرسية والتعليمية:** نتيجة غياب الرؤية الإستراتيجية المستقبلية، وعدم الأخذ بمنهجيات التخطيط الإستراتيجي، وضعف الكفاءة السياسية لمتخذي القرار التربوي وعيوب السلم التعليمي الذي لا يرتبط بم ارحل النمو وال يتوافق مع الأنظمة الشائعة عربياً

وعالمياً، عدم المرونة حيث لا يسمح بتخطي الصفوف بالنسبة للطلبة المتفوقين الأمر أدى إلى فقدان طلبة الكويت القدرة على المنافسة العالمية.

وهناك بعض المشكلات الأخرى مثل[٣٦]:

- قصر العام الدراسي وعدد الأيام المخصصة للدراسة سنوياً (١٦٥ يوماً) بما فيها أيام الاختبارات والتقويم.
- قصر اليوم الدراسي وزمن الحصة الدراسية، ويؤثر ذلك على كم الخبرات والمهارات والأنشطة المتاح تزويد المتعلمين بها وطموحات التخطيط وجودة التنفيذ التربوي.
- تدني رواتب وامتيازات المعلمين الوافدين وعدم وجود الحافز على الإجادة والتميز في ظل العقد.
- ارتفاع معدلات الغياب خلال العام الدراسي بنسب تتجاوز (معدلات الاحتياط) مما يربك العمل التربوي ويؤثر سلباً على استمرار تواصل المتعلمين مع معلميهم.
- معوقات الصيانة الطارئة بالمباني المدرسية وتأخرها بسبب المركزية وعدم قدرة المناطق أو المدارس على مواجهتها.
- الحاجة لتطوير آلية الاستفادة من الصندوق المالي بالمدارس ومنح الصلاحيات الإدارات المدرسية لتمكينهم من مرونة التصرف للمصلحة العامة ومصلحة العمل التربوي بالمدرسة.
- الحاجة للمزيد من التفويض بالصلاحيات لمديري عموم المناطق التعليمية تيسير اتخاذ القرارات في إطار النظم واللوائح التربوية والسياسات العامة للوزارة.

أما عن الجهات المشرفة على التعليم في الكويت فتشمل ما يلي[٣٧]:

١- **إدارة التعليم الأهلي:** يعود التعليم الأهلي إلى عام ١٩٢٢م عند تأسيس أول مدرسة نظامية أهلية وهي مدرسة السعادة. وتم تأسيس العديد من المدارس الأهلية الخاصة و قد أصدرت وزارة التربية عام ١٩٦٧م القانون المنظم للتعليم الأهلي.

٢- **إدارة التعليم الخاص:** تم افتتاح مدرسة النور وهي أول مدرسة للتعليم الخاص حيث كانت تعنى بالمكفوفين في عام ١٩٥٥م و معهد الأمل للصم والبكم عام ١٩٥٩م، وأصدرت

وزارة التربية القانون رقم (١١) لعام ١٩٦٥م يلزم ذوي الحاجات الخاصة بالتعليم ووصل العدد إلى (١٣) مدرسة للبنين والبنات في العام ٢٠٠١م.

٣- **إدارة التعليم الفني والمهني:** قامت وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٧٢م بإنشاء إدارة تعنى بهذا الأمر سميت بـ "إدارة التعليم الفني والمهني" الإشراف على مدارس التعليم الفني التابعة للوزارة، وشملت معهدي التربية للمعلمين والمعلمات، والمعهد التجاري للبنين والبنات، والمعهد الصحي، بالإضافة إلى معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية للبنين، ويركز واقع المدرسة المتوسطة بدولة الكويت على مجموعة من الأهداف والمبادئ بالإضافة إلى مدير هذه المدرسة من حيث مسئوليته ومهاراته ويمكن عرضها على النحو التالي:

أ) أهداف المدرسة المتوسطة:

تتمثل أهداف المدرسة المتوسطة في مجموعة من الأهداف المتنوعة والتي يمكن عرضها علي النحو التالي:[٣٨]

- **الهدف التربوي الثقافي:** ويركز علي تنمية قدرات الطالب من خلال تزويده بالمعلومات والأفكار والخبرات المناسبة لسنه وقدراته.
- **الهدف الاجتماعي:** ويركز علي تعريف الطالب بدوره نحو مجتمعه وأفراد أسرته وما يترتب علي ذلك من حقوق وواجبات مع تشجيعه علي إقامة علاقات اجتماعية سليمة بينه وبين الآخرين.
- **الهدف الخلقي/ الديني:** ويركز علي فهم الطالب للعقيدة الإسلامية فهماً سليماً مع الاهتمام بغرس القيم والأخلاق في شخصية الطالب.
- **الهدف الاقتصادي:** ويركز علي تعريف الطالب بمصادر الثروة الطبيعية في مجتمعه وكيفية الحفاظ عليها وكيفية تنميتها من أجل تطوره وتقدمه.

معني ذلك أن أهداف المدرسة المتوسطة من الناحية النظرية تؤكد علي البعد الثقافي والبعد التربوي وكذلك البعد الاجتماعي والبعد الديني أو الخلقي بالإضافة إلي البعد الاقتصادي.

أما عن أهداف إدارة المدرسة المتوسطة من الناحية العملية أو الميدانية فتركز علي:[٣٩]

- مراعاة الفروق الفردية بين العاملين عند توزيع مهام العمل.
- توفير مناخ حافز للهمم ومنجز للأهداف.
- توفير قنوات اتصال متنوعة داخل المدرسة.
- ربط المدرسة بالمجتمع من أجل توطيد العلاقة بينهما في إطار التعاون المثمر.
- توجيه جهود العاملين لخدمة أهداف المدرسة وتحقيق رسالتها.

ب) مبادئ المدرسة المتوسطة:

يمكن عرض مبادئ المدرسة المتوسطة علي النحو التالي[٤٠]:

- **مبدأ النظام والترتيب:** ويركز علي وضع كل شخص في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.
- **مبدأ الاستقرار:** ويشير إلي الحفاظ علي الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية من أجل توفير روح الابتكار في المؤسسة التعليمية.
- **مبدأ تدرج السلطة:** ويركز علي الالتزام بخط السلطة الموضوع في السلسلة المتعارف عليها من أعلي إلي أدني.
- **مبدأ الثواب والعقاب:** ويركز علي إثابة الموظف المجتهد ومعاقبة الموظف المقصر.
- **مبدأ السلطة والمسئولية:** ويركز علي توافر أو تحقيق التكافؤ بين السلطة والمسئولية مع الأخذ في الاعتبار أن السلطة تفوض في حين أن المسئولية لا تفوض.
- **مبدأ تقسيم العمل:** ويركز علي توزيع العمل علي العاملين بالمدرسة في إطار التخصص مع مراعاة الصالح العام للمدرسة.

ومثل هذه المبادئ تخدم مصالح المدرسة من خلال قيادة العمل المدرسي نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وقدرة إدارة المدرسة علي تدعيم شبكة العلاقات الإنسانية بين العاملين، وسرعة تنظيم العمل وتوليد روح العمل الجماعي بين العاملين، ومواكبة التغيير مع استخدام التكنولوجيا العصرية.

ج) مسئوليات مدير المدرسة المتوسطة:

تحتاج إدارة المدرسة المتوسطة في الوقت الحاضر إلي إدارة واعية تقودها نحو تحقيق أهدافها، ومديرها هو المسئول الأول عن رسم سياستها العامة وتوجيه كافة الجهود والموارد نحو إنجاز أهدافها ومن ثم يمكن عرض مسئوليات مدير المدرسة المتوسطة علي النحو التالي:[٤١]

- **المسئولية الإدارية:** وتتعلق بتنظيم المدرسة وتحديد أعمال العاملين والإشراف علي الجداول المدرسية والسجلات وإعداد ميزانية المدرسة وحصر إمكاناتها وتوظيف مواردها من أجل تحقيق أهدافها.
- **المسئولية الإشرافية:** وتتعلق بمتابعة النمو المهني للمعلمين والعاملين في المدرسة والتعرف علي حاجات الطلاب ومشكلاتهم وتوجيههم نحو المستقبل.
- **المسئولية التقويمية:** وتتعلق في توفير وسائل الإشراف والإدارة من أجل تحقيق أهداف المدرسة وتقويم العمل في هذا الإطار ومثل هذه المسئوليات تفرض علي مدير المدرسة أن يكون ديمقراطياً يجدد أساليب إدارته ويستخدم الأسلوب العلمي في التخطيط ويشجع مشاركة المجتمع لحل مشاكل المدرسة ويهيئ مناخاً فاعلاً يجعل من المدرسة أسرة واحدة يسودها العلاقات الإنسانية.

رابعاً: الإطار الميداني: ويندرج تحته:

أ) مجتمع البحث:

شمل مجتمع البحث المشرفين التربويين بالمدارس المتوسطة الحكومية في منطقة مبارك الكبير التعليمية في دولة الكويت (مديري المدارس والمدير المساعد ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة)، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية، حيث بلغ عددهم (١٦٠) مشرفاً تربوياً، وذلك بنسبة (٣٠%) من المجتمع لكلي، حيث بلغ عددهم (٥٣٤) مشرفاً تربوياً، ولعل ذلك يتضح من الجدول التالي:

جدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير جهة العمل، الخبرة، الوظيفة، المؤهل الدراسي

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة المئوية
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	١٤١	٨٨
	ماجستير	٨	٥
	أخرى	١١	٧
	المجموع	١٦٠	%١٠٠
الجنس	ذكر	٧٣	٤٦
	أنثى	٨٧	٥٤
	المجموع	١٦٠	%١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ١٥ سنة	٦٣	٣٩
	من ١٥ سنة إلي أقل من ٢٠سنه	٤٦	٢٩
	أكثر من عشرين سنه	٥١	٣٢
	المجموع	١٦٠	%١٠٠
المسمى الوظيفي	مدير مدرسة	٢٤	١٥
	مدير مساعد	٣٩	٢٤
	ورؤساء أقسام المواد التعليمية المدارس	٩٧	٦١
	المجموع	١٦٠	%١٠٠

ب) أداة البحث:

تمثلت في الاستبانه والتي تم وضعها من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بالإشراف الإلكتروني، والدراسات السابقة، وتحديداً دراسة (الحجرية وآخرون، ٢٠١٤)؛ وقد أجريت بعض التعديلات التي تتناسب مع أهداف البحث الحالي، وقد شملت الاستبانه (٣٦) عبارة موزعة على أربعة أبعاد وهي:

- **البعد الأول:** المتطلبات التشريعية، وتكون من ٩ عبارات.
- **البعد الثاني:** متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، وتكون من ٨ عبارات.
- **البعد الثالث:** المتطلبات المادية، وتكون من ١٠ عبارات.
- **البعد الرابع:** متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية، وتكون من ٩ عبارات.

كما تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا – كرونباخ (CHRONBACH ALPHA) لاستجابات أفراد عينة البحث، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول(٢) معـــامـــلات ثبـــات الاستبـــانـــه

الأبعـــــاد	عـــدد العبـــارات	معـــامـــل ألفـــا
البعد الأول	٩	٠,٨٠
البعد الثاني	٨	٠,٨١
البعد الثالث	١٠	٠,٨٨
البعد الرابع	٩	٠,٩٠
الاستبانة ككل	٣٦	٠,٩٢

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد عبارات الاستبانة (٣٦) عبارة ومعامل الثبات الخاص بها ٠,٩٢%.

نتـــائـــج الاستبـــانـــه ومنـــاقشتهـــا:

نتـــائـــج الســـؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول والذي نصه: "متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس المتوسطة الحكومية في دولة الكويت"، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية "الرتبة" لمجموع كل بعد، ولكل عبارة من عبارات البعد الواحد، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) : المعيار المعتمد في تفسير نتائج البحث

مدى المتوسط الحسابي	إمكانية التطبيق
٤,٢– أقل من أو = ٥	كبيرة جدا
٣,٤– اقل من ٤,٢	كبيرة
٢,٦– أقل من ٣,٤	متوسطة
١,٨– أقل من ٢,٦	ضعيفة
١– أقل من ١,٨	ضعيفة جدا

البعد الأول: المتطلبـــات التشـــريعيـــة:

يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) للفقرات المكونة "للمتطلبات التشريعية من وجهة نظر أفراد عينة البحث، ولعل ذلك يتضح من الجدول التالي:

جدول (٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات البعد الأول: "المتطلبات التشريعية" مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

رقم العبارة	الرتبة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
٢	١	وضع التشريعات التي تعمل على حماية أمن نظام المعلومات في ظل العمل بالإشراف الإلكتروني.	٤,٨٠	٠,٤٦	كبيرة جدا
٧	٢	توفر رؤية واضحة قبل تطبيق نظام الإشراف الإلكتروني.	٤,٧٣	٠,٥٣	كبيرة جدا
٤	٣	إصدار الأنظمة التي تحفز عملية تطبيق الإشراف الإلكتروني.	٤,٦٩	٠,٥٣	كبيرة جدا
٨	٤	تعديل السياسات المؤسسية المتعلقة بهيئة التدريس والعمل الإداري بما يتناسب مع الإشراف الإلكتروني.	٤,٦٧	٠,٥٩	كبيرة جدا
٩	٥	تعديل الأنظمة المتعلقة بالرواتب والمكافآت للهيئة الإشرافية.	٤,٦٧	٠,٦٦	كبيرة جدا
٦	٦	إصدار اللوائح التي تضمن سرية تبادل وتداول المعلومات في نظام الإشراف الإلكتروني.	٤,٦٢	٠,٥٦	كبيرة جدا
٥	٧	إيجاد الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية في الإشراف الإلكتروني.	٤,٣٤	٠,٥٢	كبيرة جدا
٣	٨	وضع التشريعات التي تساهم في عملية تطبيق النظام في مختلف الجهات الإشرافية في الوزارة.	٤,٣٤	٠,٥٩	كبيرة جدا
١	٩	إصدار التشريعات المنظمة للعمل الإشرافي الكترونياً.	٤,٣٣	٠,٥٤	كبيرة جدا
البعد ككل			**٤,٥٧**	**٠,٣٥**	**كبيرة جدا**

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات "المتطلبات التشريعية" تراوحت بين متوسط حسابي (٤,٣٣- ٤,٨٠) وانحراف معياري(٠,٤٦- ٠,٦٦) أي بين الكبيرة جدا والكبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة البحث على هذا البعد ككل (٤,٥٧) بانحراف معياري (٠,٣٥) وهو يقابل بالدرجة كبيرة جدا. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الحجرية وآخرون (٢٠١٤م)، ويرجع ذلك إلى أهمية المتطلبات التشريعية لمستخدمي التقنية الرقمية، وذلك لما يتعرض له مستخدمي الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل إلى عملية قرصنة وسرقات للمعلومات الفكرية والحسابات الخاصة، الأمر الذي يستدعي وجود لمثل هذه التشريعات فهي بمثابة السقف القانون الذي يحمي ممتلكاتهم الفكرية ومعلوماتهم الخاصة، فلذلك أشارت عينة البحث إلى أن وجود مثل هذه التشريعات يعد مطلبا أساسيا لابد من وجوده.

البعد الثاني: متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) للفقرات المكونة "لمتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني" من وجهة نظر أفراد عينة البحث، ولعل ذلك يتضح من الجدول التالي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات البعد الثاني: "متطلبات نشر التقنية وتقدم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني" مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

رقم العبارة	الرتبة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
١	١	اقتناع الإدارات العليا في وزارة التربية بأهمية الإشراف الإلكتروني وضرورة تطبيقه	٤,٧٥	٠,٤٩	كبيرة جدا
٣	٢	وجود الدعم من قبل الإدارات العليا في الوزارة للأشراف الإلكتروني.	٤,٧٢	٠,٥٥	كبيرة جدا
٨	٣	الاستعانة بالخبراء العالميين لتطبيق نظام الإشراف الإلكتروني	٤,٦٥	٠,٦٢	كبيرة جدا
٥	٤	تقديم التشجيع والحوافز لمطبقي نظام الإشراف الإلكتروني من قبل الإدارات العليا.	٤,٥٩	٠,٧٥	كبيرة جدا
٧	٥	نشر الثقافة الإلكترونية بين مختلف العاملين في المجال التربوي.	٤,٤٩	٠,٥٥	كبيرة جدا
٢	٦	نشر الوعي بأهمية توظيف التقنيات الحديثة في المجال التربوي.	٤,٤١	٠,٥٣	كبيرة جدا
٤	٧	نشر المعرفة وخلفية بسيطة عن مفهوم الإشراف الإلكتروني.	٤,٣٨	٠,٥٥	كبيرة جدا
٦	٨	الاستعانة بتجارب الدول الأخرى المتقدمة في مجال الإشراف الإلكتروني وخبراتهم.	٤,٢٨	٠,٧٣	كبيرة جدا
البعد ككل			**٤,٥٣**	**٠,٣٩**	**كبيرة جدا**

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات "متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني جاءت في المستوى الكبير جدا، حيث تراوحت بين متوسط حسابي (٤,٢٨-٤,٧٥)، وانحراف معياري (٠,٤٩ -٠,٧٥) ما يدل على أن المشرفين يرون بضرورة نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة البحث على هذا البعد ككل ٤,٥٣ بانحراف معياري(٠,٣٩)، وهو يقابل الدرجة الكبيرة جدا. ويرجع ذلك إلى أنه إذا أريد النجاح لأي مشروع لابد أن تكون هناك بنية تحتية يقوم عليها. ومشروع الإشراف الإلكتروني قبل تطبيقه لابد أن يسبقه نشر

التقنيات الحديثة في الحقل التربوي وتدريب العاملين عليها، بالإضافة إلى وجود طاقم من الدعم الفني من أجل متابعة تشغيل وتفعيل أنظمة الحاسب الآلي والبرامج المعدة هذا الغرض وحديثها باستمرار لمواكبة التطورات المتسارعة في علم التقنيات الحديثة، وكذلك حمايتها من التلف الفيروسي الذي يؤدي إلى وجود أعطال فنية ربما تؤدي إلى إحداث أضرار كبيرة في قواعد البيانات التي تم بناؤها تراكميا. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من: (نعمه الحجرية آخرون، ٢٠١٤م)، (عهود الصائغ، ٢٠٠٩ م)، و(S. Win, 2009)، و(صالحة سفر، ٢٠٠٨م)، حيث أشارت إلى أن قلة الدعم الفني للمدارس المفعلة للحاسب الآلي يعد من معوقات تفعيل الإشراف الإلكتروني في العملية التربوية.

البعد الثالث: المتطلبات المادية:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) للفقرات المكونة "للمتطلبات المادية" من وجهة نظر أفراد عينة البحث، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات البعد الثالث: المتطلبات المادية مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحساب

رقم العبارة	الرتبة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
١	١	توفير بنية تحتية متكاملة لشبكات الإنترنت.	٤,٨٣	٠,٥٥	كبيرة جدا
٤	٢	توفير أجهزة الحاسوب في المدارس لتطبيق الإشراف الإلكتروني	٤,٧٩	٠,٥٦	كبيرة جدا
٥	٣	توفير برمجيات متخصصة لإدارة منظومة الإشراف الإلكتروني	٤,٧٥	٠,٧٦	كبيرة جدا
٢	٤	توفير موقع إلكتروني مركزي خاص بخدمات الإشراف الإلكتروني.	٤,٧٤	٠,٥٩	كبيرة جدا
١٠	٥	توفير خدمات الدعم الفني والصيانة.	٤,٤٢	٠,٦٧	كبيرة جدا
٨	٦	تزويد دوائر الإشراف والمدارس بالتجهيزات والبرامج اللازمة للاتصال بالانترنت.	٤,٤٢	٠,٧١	كبيرة جدا
٣	٧	توفير البرامج اللازمة لإدارة النظام الكترونيا.	٤,٤١	٠,٥٨	كبيرة جدا
٩	٨	توفير الدعم المالي والفني.	٤,٤٠	٠,٧٣	كبيرة جدا
٦	٩	توفير المختبرات الحاسوبية المجهزة لغرض الإشراف الإلكتروني.	٤,٢٤	٠,٦٩	كبيرة جدا
٧	١٠	توفير تطبيق يخدم الإشراف الإلكتروني للهواتف الذكية	٤,٠٣	١,٠١	كبيرة
		البعد ككل	**٤,٥٢**	**٠,٦٢**	**كبيرة جدا**

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات "المتطلبات المادية" تراوحت بين متوسط حسابي(٤,٠٣-٤,٨٣) وانحراف معياري(٠,٥٥-١,٠١)، وهذا يعني أن عبارات هذا المحور تراوحت بين الكبيرة جدا والكبيرة؛ حيث إن العبارات ذات الرتبة (٩-١) جاءت ضمن درجة الأهمية الكبيرة جدا، أما العبارة ذات الرتبة (١٠) فجاءت ضمن درجة الأهمية الكبيرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة البحث على هذا البعد (٤,٥٢) بانحراف معياري (٠,٦٢) وهو يقابل الدرجة الكبيرة جداً، ويرجع ذلك إلى أهمية توفير المادية للمشروع حتى يتمكن المشرفين من تفعيل الإشراف الإلكتروني ولضمان توصيل الخدمة الإشرافية لجميع المعنيين في الحقل التربوي بكل سهولة يسر، وهذا يحتاج إلى سيولة مادية مكلفة لتحقيقه، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من: (نعمه الحجرية وآخرون، ٢٠١٤م)، و(عهود الصائغ، ٢٠٠٩م)، و(صالحة سفر، ٢٠٠٨م)، وحيث أشاروا إلى أن عدم توفر التجهيزات المادية والنقص في المعامل المطورة في الحاسب الآلي يعيق تفعيل الإشراف الإلكتروني، واتفقت كذلك مع دراسة (خالد الشافعي، ٢٠٠٧م)، التي أشارت إلى أن عدم توفر الاتصال بالإنترنت في مواقع عمل المشرفين التربويين من الأسباب الرئيسة في انخفاض استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية.

البعد الرابع: متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية:

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لعبارات "متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية" من وجهة نظر أفراد عينة البحث، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول(٧) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات البعد الرابع: "متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية" مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

رقم العبارة	الرتبة	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
١	١	إقامة الدورات التدريبية للمشرفين في مجال الحاسب الآلي.	٤,٧٤	٠,٥٢	كبيرة جدا
٥	٢	الاستعانة بالأفراد المتخصصة القادرة على الإيفاء بمتطلبات العمل بنظام الإشراف الإلكتروني	٤,٧٠	٠,٦٤	كبيرة جدا
٣	٣	إقامة المشاغل التدريبية عن كيفية توظيف الانترنت في العمل الإشرافي.	٤,٦٨	٠,٦٢	كبيرة جدا
٨	٤	التدريب على كيفية حل المشكلات والصعوبات التي قد تواجه عند تطبيق نظام الإشراف الإلكتروني.	٤,٢٩	٠,٦٧	كبيرة جدا
٩	٥	التدريب على كيفية إدارة مختلف جوانب النظام من قبل القائمين والمشرفين عليه.	٤,٢٥	٠,٦٦	كبيرة جدا
٧	٦	تدريب المشرفين على كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية في مجال الإشراف الإلكتروني.	٤,٢٠	٠,٦٤	كبيرة جدا
٤	٧	الاستعانة بخبراء في مجال الإشراف الإلكتروني.	٤,١٩	٠,٦٧	كبيرة
٦	٨	توفير كتب ومراجع وحقائب تدريبية متخصصة في الإشراف الإلكتروني.	٤,١٩	٠,٦٧	كبيرة
٢	٩	عقد الدورات التدريبية للمشرفين في مجال اللغة الإنجليزية.	٣,٨٢	٠,٩٤	كبيرة
البعد ككل			٣,٨١	٠,٤٧	كبيرة

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات "متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية" قد تراوحت بين متوسط حسابي(٣,٨٢-٤,٧٤) وانحراف معياري (٠,٥٢-٠,٩٤) وهذا يعني أن عبارات هذا البعد تراوحت بين الكبيرة جدا والكبيرة، حيث إن العبارات ذات الرتبة (١-٦) جاءت في درجة الكبيرة جداً، والعبارات ذات الرتبة (٧-٩) في الدرجة الكبيرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة البحث على هذا البعد (٣,٨١) بانحراف معياري (٠,٤٧) وهو يقابل الدرجة الكبيرة، ويرجع ذلك إلى أن التدريب يمثل ضرورة ملحة لتنمية العنصر البشري، خاصة وأن التقنيات الحديثة تعد من المستجدات في الحقل التربوي، وأن كثيرا من العاملين لم تكن لديهم معلومات كافية عنها ولا عن كيفية استخدامها وتفعيلها، ناهيك عن البرمجيات التي تمت إضافتها على تلك التقنيات، والتي تتماشى مع التجديد التربوي. والمستهدف تطوير التعليم فكان لابد أن تواكب حركة التطور في التقنيات الحديثة حركة في تنمية الكادر البشري وتدريبه وتأهيله لكي يكون قادرا على

الاستفادة من تلك التقنيات، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من : (عهود الصائغ، ٢٠٠٩ م)، (S. Winn, 2009)، و(صالحة سفر، ٢٠٠٨ م) حيث أشارت إلى ضرورة تدريب المشرفات والمعلمات على استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الآلية، وذلك حتى يتم تفعيل الإشراف الإلكتروني بشكل أفضل.

نتائج السؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية بالكويت تعزى لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في: (المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة العملية في مجال العمل التربوي، والمسمى الوظيفة)؟ تم استخراج تحليل التباين الأحادي واختبار T-test– لعينتين مستقلتين للكشف عن الفروق، وسيتم عرض نتائج كل متغير على حدة كما يأتي:

١- المؤهل العلمي:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات المؤهل الثلاثة (بكالوريوس، وماجستير، وأخرى) في أبعاد متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم. بالكويت، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (٨) تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة البحث على الأبعاد وفقا لمتغير المؤهل العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	١,٢٧	٢	٠,٦٣	*٥,٢٤	٠,٠٠
	داخل المجموعات	٢٥,٤٣	٢٠٩	٠,١٢		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	٠,٢٩	٢	٠,١٤	٠,٩٤	٠,٣٩
	داخل المجموعات	٣٢,٦٨	٢٠٩	٠,١٥		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	٠,٥٦	٢	٠,٢٨	٠,٧١	٠,٤٨
	داخل المجموعات	٨٢,٢١	٢٠٩	٠,٣٩		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	٠,٢٥	٢	٠,١٣	٠,٥٨	٠,٥٦
	داخل المجموعات	٤٦,٧١	٢٠٩	٠,٢٢		

دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة البحث تعزى للمؤهل العلمي في الأبعاد: "متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، والمتطلبات المادية، ومتطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية، حيث كانت قيمة "ف" غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05)، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور "المتطلبات التشريعية"، حيث إن قيمة ف ٥,٢٤، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05)، وللتحقق من مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (٩) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للفروق بين مجموعات المؤهل العلمي في بعد "المتطلبات التشريعية"

البعد	المؤهل	ن	المتوسط	مستويات المؤهل		
				بكالوريوس	ماجستير	أخرى
المتطلبات التشريعية	بكالوريوس	١٤١	٤,٥٠		*٠,١٤	*٠,١٨
	ماجستير	٨	٤,٦٥			
	أخرى	١١	٤,٦٨			

دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح وجود فروق لصالح الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى (حملة دبلوم معهد المعلمين) مقابل الأفراد من حملة البكالوريوس في المتطلبات التشريعية، وهذا يعني أن الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى يرون أن مثل هذه التشريعات ضرورة ملحة في ظل الانفتاح الإلكتروني من خلال عالم الإنترنت؛ حتى تكون هناك مجموعة من الضوابط لتحدد مسار عمل الإشراف الإلكتروني وآليات تفعيله، وقد يعزى ذلك إلى أن مساقات المؤهلات الأخرى – وأغلبها خريجين معهد المعلمين أي دبلوم تربوي–حملة الماجستير مكنتهم من اكتساب معارف ومهارات، وكذلك من التعامل مع هذه التقنيات بشكل أفضل. وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (صالحة سفر، ٢٠٠٨ م)؛ حيث أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المؤهل العلمي مع اختلاف الأبعاد.

٣- متغيـــر الجنـــس:

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test- لعينتين مستقلتين-الجنس (ذكر، أنثى)، في أبعاد متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية بالكويت، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين-الجنس

الأبعـــــاد	مصدر التباين	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	ذكر	٧٣	٣٩,٢٥	٩,١٤	٠,٤٤٨	٠,٦٥٥
	أنثى	٨٧	٣٨,٤٦	١٠,٣٥		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	ذكر	٧٣	٣٥,٨٤	٩,٤٧	٠,٤٥٦	٠,٦٤٩
	أنثى	٨٧	٣٦,٦٨	١١,٤٤		
المتطلبات المادية	ذكر	٧٣	٤٣,٢٥	٩,١٩	٠,٥٤٩	٠,٥٨٤
	أنثى	٨٧	٤٢,٢٤	١١,٨٩		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	ذكر	٧٣	٥١,٥٠	١٢,٦٠	٠,٢١٩	٠,٨٢٧
	أنثى	٨٧	٥٠,٩٨	١٤,١٢		
جميع المتطلبات	ذكر	٨٧	١٦٩,٨٤	٣٣,٧٩	٠,٢٢٤	٠,٨٢٣
	أنثى	٨٧	١٦٨,٣٧	٤٠,٤٧		

دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في بعد متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية تعزى لمتغير الجنس؛ حيث إن قيمة (ف) المحسوبة غير دالة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (محمد الحمدان، ٢٠١٥م)؛ حيث أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الخبرة الجنس، ويرجع ذلك إلى أن المهام والواجبات الإشرافية التي يقوم بها كل من الطرفان المشرفين التربويين والمشرفات التربويات تسهم في توحيد وجهات النظر حول بإمكانية تطبيق الإشراف الإلكتروني بين المشرفين والمشرفات، فهي ليست ذات تأثير فني كبير.

٣- متغير الخبرة العملية العمل التربوي:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين فئات الخبرات الثلاث (أقل من ١٥ سنة، أكثر من خمسة عشر سنة إلي أقل من عشرين سنه، أكثر من ٢٠ سنه)، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١١) تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة البحث على الأبعاد وفقا لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل التربوي

الأبعـــــــاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	٠,١٠	٢	٥,٤٤	٠,٤٢	٠,٦٥
	داخل المجموعات	٢٦,٦٠	٢٠٩	٠,١٢		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	٠,١٣	٢	٦,٧٤	٠,٤٢	٠,٦٥
	داخل المجموعات	٣٢,٨٤	٢٠٩	٠,١٥		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	١,٨٠	٢	٠,٩٠	٢,٣٣	٠,١٠
	داخل المجموعات	٨٠,٩٧	٢٠٩	٠,٣٨		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	٠,٣٩	٢	٠,١٩	٠,٨٩	٠,٤١
	داخل المجموعات	٤٦,٥٧	٢٠٩	٠,٢٢		

دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في بعد متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل التربوي؛ حيث إن قيمة (ف) المحسوبة غير دالة عند مستوى دلالة (α=0.05) ويرجع ذلك إلى أن الخبرة في مجال العمل التربوي لا تمثل تلك الأهمية لدى المشرفين التربويين فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الإشراف الإلكتروني، فهي ليست ذات تأثير فني كبير؛ إذ يكفى أن يكون لدى المشرف إلمام ولو كان بسيطا بممارسة وتفعيل شبكة المعلومات الدولية، وقد يكتسب المزيد من المهارة في مجال التقنية الحديثة من خلال دورة تدريبية، وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (خالد الشافعى، ٢٠٠٧م)؛ حيث أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الخبرة مع اختلاف المحور.

٤- متغير المسمى الوظيفي:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات الوظائف الأربعة (مديري المدارس والمدير المساعد ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة ومعلمي المواد التعليمية)، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢) تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة البحث على الأبعاد وفقا لمتغير المسمى الوظيفة

الأبعـــــاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	٥,٠٠	٣	١,٦٦	٠,١٣	٠,٩٤
	داخل المجموعات	٢٦,٦٦	٢٠٨	٠,١٢		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	٠,٣٥	٣	٠,١١	٠,٧٤	٠,٥٢
	داخل المجموعات	٣٢,٦٢	٢٠٨	٠,١٥		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	٣,٥٧	٣	١,١٩	*٣,١٢	٠,٠٢
	داخل المجموعات	٧٩,٢١	٢٠٨	٠,٣٨		
المتطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	١,٥٠	٣	٠,٥٠	٢,٢٩	٠,٠٧
	داخل المجموعات	٤٥,٤٧	٢٠٨	٠,٢١		

دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح أن نتائج تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات الوظيفة بمستوياتها الأربعة (مدير مدرسة، مدير مساعد، ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدارس) تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد مجتمع الدراسة ترجع للوظيفة في أبعاد: "المتطلبات التشريعية"، و"متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني"، و"متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية"، حيث كانت قيمة "ف" غير دالة إحصائيا. بينما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتوسطات لاستجابات أفراد عينة البحث في بعد "المتطلبات المادية"، فقد بلغت قيمة "ف"(٣,١٢)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٢)، بما يدل على أن المتطلبات المادية تمثل ضرورة ملحة لتفعيل نظام الإشراف الإلكتروني، وللتحقق من مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، ولعل ذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للفروق بين مجموعات الوظيفة في "المتطلبات المادية"

البعد	الوظيفة	ن	المتوسط	مستويات المؤهل		
				مدير المدرسة	المدير المساعد	ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة
المتطلبات المادية	مدير المدرسة	٢٤	٤,١٠			
	المدير المساعد	٣٩	٤,١٥			٠,٣٦*
	ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة	٩٧	٤,١٦			

مصدر الفروق، دالة عند مستوى (α=0.05)

ومن الجدول السابق يتضح وجود فروق لصالح الأفراد ممن يحملون المسمى الوظيفي (المدير المساعد) مقابل الأفراد ممن يحملون المسمى الوظيفي (ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة) في محور المتطلبات المادية، ويعني ذلك بأن الأفراد ممن يحملون مسمى المدير المساعد يوقنون بأهمية توفير المتطلبات المادية. ويعزى ذلك إلى أن المدير المساعد بحكم طبيعة عمله والمهام المنوطة به وفق اللوائح التي وضعتها وزارة التربية في الكويت أكثر ممارسة للمهام الإشرافية بخلاف ورؤساء أقسام المواد التعليمية داخل المدرسة، والذي تقتصر مهامه على متابعة تنفيذ آليات نظام تطوير الأداء المهني للمعلمين والمعلمات، بينما تختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (عهود الصائغ، ٢٠٠٩م) حيث أظهرت نتائجها إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الوظيفة.

توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث نوصي بما يلي:

- عمل خطة إستراتيجية تهدف إلى نقل الإشراف التربوي من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني.
- أن تقوم وزارة التربية باستصدار اللوائح والأنظمة التشغيلية لضمان تفعيل البرمجيات الحاسوبية.

- وضع القوانين والتشريعات والتي تنص على حماية نظام المعلومات في ظل العمل بالإشراف الإلكتروني.
- أن تقدم وزارة التربية الدعم والرعاية للنظام الإشرافي الجديد.
- عمل برامج تهتم بتدريب عناصر العملية الإشرافية وتوظيف التقنيات الحديثة في العمل الإشرافي.
- توفر وزارة التربية الدعم المادي لتفعيل الإشراف الإلكتروني في المدارس.
- أن توفر وزارة طاقم فني متخصص لمعالجة المشكلات التي قد تطرأ على نظام الإشراف الإلكتروني.
- إعداد بنية تحتية متكاملة في مجال شبكة المعلومات العالمية الإنترنت.
- العمل على تفعل الأشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية والمناطق التعليمية بالكويت.

مراجع البحث وهوامشه

(١) خضر مصباح الطيطي: التعليم الإلكتروني من منظور تجاري وفني وإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ص٤٢-٤٣.

(٢) طارق عبد الرؤوف عامر: التعليم والمدرسة الإلكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص١١٢-١١٣.

(٣) جبريل حسن العويشي، سحر خلف مدين: مجتمع المعرفة في العالم العربي، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص٨٦-٨٧.

(٤) عارف توفيق عطاري وآخران: الإشراف التربوي نماذجه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة الملاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٥، ص ص٦٢-٦٣.

(٥) عبد الله الهجران: نماذج حديثة وتطبيقات في الإشراف التربوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٥، ص ص٣٢-٣٣.

(٦) عبد المجيد حسين محمد البحراني: أثر برنامج الإشراف الإلكتروني في تنمية التفكير التأملي والممارسات الصفية لدي الطلبة معلمي العلوم بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ٢٠٠٨، ص ص٣-٣.

(٧) جيب شاهو نور محمد الزدجالي: تطوير الإشراف التربوي في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نزوى، سلطنة عمان، ٢٠١٠، ص ص٥٢-٥٣.

(٨) إبراهيم الخطيب، أمل الخطيب: الإشراف التربوي فلسفته – أساليبه – تطبيقاته، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٠، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٩) كمال سليم دواني: الإشراف التربوي مفاهيم وآفاق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص٢٠٣-٢٠٤.

(١٠) حسن حسن زتون: رؤية جديدة في التعليم الإلكتروني، الدار الصولية للتربية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ص٧٢-٧٣.

(١١) هزاع فهد محمد الحزيمي العتيبي : دور مدير المدرسة في معالجة بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة المتوسطة في محافظة الدوادمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠١١.

(١٢) لولوة حمد على العليان : العوامل المؤثرة في رسوب بعض طالبات المرحلة المتوسطة في المدارس الحكومية في مدينة عنيزة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع٧، ج٣، ٢٠١٧، كلية التربية، جامعة الأميرة نورة بن عبد الرحمن، الرياض، ٢٠١٧، ص ص٣٢٥-٣٧٦.

(١٣) عمر جعيجع: واقع التنمر عليهم من تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط – دراسة استكشافية بمتوسطات حمام الضلعة ولاية المسيلة، مجلة التنمية البشرية، ع٧، ٢٠١٧، ص ص٨٣-١٠٤.

(١٤) ولاء طالب حمزة وآخرين : أسباب التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة ودور المرشد التربوي في معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٧.

(15) M. Goss & B. Newcombc : Using a handheld mobile technology for supervision of constructivist teaching and learning. In D. Lassner & C. McNaught (Eds.) Proceedings of orld Conference on Educational Multimedia, Hypermedia and Telecommunications, London, 2003, PP. 807- 809.

(١٦) خالد حمود الشافعي : واقع استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية في تفعيل أسلوبي القراءات الموجهة، والنشرات التربوية في مجال الإشراف التربوي بتعليمية جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.

(١٧) صالحة محمد جعفر سفر: الإشراف التربوي عن بعد بين الأهمية والممارسة ومعوقات استخدامه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

(18) S. Winn: Synchronous virtual supervision of professional experience: Issues and challenges, In T. Bastiaens & et al. (Eds.). Proceedings of World Conference on E-Learning in Corporate, Government. Healthcare, and Higher Education, New York, 2009, PP.2236-2250.

(19) C. Alger & T. Kopcha : E-Supervision: A technology Framework for the 21St Century Field Experience in Teacher Education, Issues in Teacher Education Journal, Vol.18, No.2, New York, 2009, PP.31- 46.

(٢٠) عهود خالد الصائغ: واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في رياض الأطفال من وجهة نظر المشرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمة وجدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودي، ٢٠٠٩.

(٢١) منى شعبان عثمان: تطوير قائم على استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لأساليب الإشراف التربوي، مجلة كلية التربية، مج٤٥، ع١، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠١١، ص ص ٥٧٥-٦٠٥

(٢٢) نعمة حمد محمد الحجرية وآخرون: المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مجلة العلوم التربوية، مج٢٦، ع٣، الرياض، ٢٠١٤، ص ص٥١١-٥٣٣.

(٢٣) محمد محمد حسين الحمدان : درجة توافر متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية بمحافظات غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥.

(٢٤) خليفة خلفان الصقري : أهمية دور الموجه الإداري ومدي ممارسته من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الأساسي ومساعديهم في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠٠٥، ص ص٥٦-٥٧.

(٢٥) حامد عايض المغذوي : فاعلية الإشراف الإلكتروني في أداء معلمي الرياضيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ص٤٢-٤٣.

(٢٦) محمود إبراهيم خلف : تصور مقترح لتطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني على الطلبة المعلمين بكلية التربية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مج١٨، ع٢، جامعة الأقصى، فلسطين، ٢٠١٤، ص ص٣٠١-٣٠٢.

(٢٧) حسن أحمد الطعان: الإشراف التربوي: مفاهيمه، أهدافه، أسسه، أساليبه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ص١١٣-١١٤.

(٢٨) محمد الحربي: مطالب استخدام التعليم الإلكتروني لتدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر الممارسين والمختصين، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص ص٥٦-٥٧.

(٢٩) خليفة صالح المسعود: المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ص٤٥-٤٦.

(٣٠) سعد محمد ياسين: الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ص١١٨-١١٩.

(٣١) عبد الله جديع داهي الغفيلي: واقع تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الإشراف التربوي من قبل الشرفين التربويين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١١، ص ص٥٢-٥٣.

(٣٢) موقع وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت/ منهج الثقافة التربوية، ٢٠١٧، ص ص٣-٤.

(٣٣) وزارة التربية: المجموعة الإحصائية للتعليم، قطاع التخطيط والمعلومات، ٢٠١٦، ص ص٢٨٣-٢٨٥.

(٣٤) وزارة التربية: المجموعة الإحصائية للتعليم، مرجع سابق، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(٣٥) محمد أحمد الشريف: إستراتيجية تطوير التربية العربية، المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اليونسكو، الكويت، ٢٠١١، ص ص٢٤-٢٥.

(٣٦) وزارة التربية: إدارة الأنشطة التربوية، مرجع سابق، ص ص٥-٦.

(٣٧) موقع وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت/ منهج الثقافة التربوية، ٢٠١٧، ص ص٧-٨.

(٣٨) محمد حسين العمايرة: مبادئ الإدارة المدرسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ص٥٧-٥٨.

(٣٩) فاروق شوقي البوهي: الإدارة التعليمية والمدرسية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص١٣-١٤.

(٤٠) صلاح عبد الحميد وآخرون: الإدارة التربوية، مركز دبي للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ص٥٢-٥٣.

(٤١) عدلي سليمان: المدرسة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٢٠٨-٢٠٩.